ان يكون قول السحنون ونقل ابن منصور انه يعطى خمسة يعني تعطيه الورثة ما احبوا من
العبيد وهو قول الشافعي وقال مالك قوله يقتضي انه اذا اوصى بعبد وله ثلثة اعبد
قلة ثلثتهم وان كانوا اربعة قلة ربعهم فانه قال اذا اوصى بعشرة من ابله وهي مايه يعطى
عشرها والعجل والرقيق والدواب على ذلك والصحيح انه يعطى واحدا بالقرعة لانه يستحق
واحدا غير معين فليس واحد بان يولى من واحد فوجب المصير الى القرعة كما لو اعتق واحدا
منهم وعلل بانقل ابن منصور يعطيه الورثة من عبيده ماشاؤا من صحيح او معيب جيد او
ردي لانه بتناوله اسم العبد فاجزا كما لو وصى له بعبد ولم يضفه الى عبيده وانما
يكن له الا عبد واحد تعينت الوصية فيه ولكن لكان كان له عبيد فما توا كلهم الا واحد
تعينت الوصية لتعذر تسليم الباقي وان تلف رقيقه جميعهم قبل موت الموصي او قتلوا
بطلت الوصية لانها انما تلزم بالموت وان تلفوا بعد موته يعتبر بوقت
من الورثة بطلت الوصية لبني الزكة عند الورثة يخرج مضمونة لانها حصلت في ايديهم بعقد
فعلم وان قتلهم قاتل فللموصى له قيمة احدهم مبنيا على الروايتين فمن بسخة منهم في الحياة
ولو قال اوصيت لك بعبد من عبيدي ولا عبيد له لم تصح الوصية لانها وصية لبلا شيء
وهو كما لو قال اوصيت لك بعبد غانمي كيسي والتي فيه او بدراري اولادها قال استثرى
قبل موته عبيدا احتمل ان لا تصح الوصية لانها وقعت باطلة فلم تصح كما لو قال كما في كيسي ولا
شيء فيه ثم جعل في كيسه شيا وليس الوصية لبعض عبد من الموجودين له حال الوصية وتحتمل
ان تصح كما لو وصى له بالف لا مال له ثم ملكه او وصى له بملك عبده ثم ملك عبدا آخر يرث
وقد روى ابن منصور عن احمد رحمه الله في رجل قال في مرضه اعطوا فلانا من كيسي مايه
درهم فلم توجد في كيسه شيء يعطى مايه درهم فلم يبطل الوصية لانه قصد اعطاءه مايه درهم
وظنها في الكيس فاذا لم يكن في الكيس اعطى من حيث خرج وكذلك لو خرج في الوصية بعبد من عبيده اذا
لم يكن له عبيد اما ان شترى له من تركته عبد ويعطاه اياه فصل ولو وصى لرجل بعبد صحت
الوصية ويشتري له عبد من اي عبد كان وان كان له عبيد اعطاه الورثة ماشاؤا ولا يقرعهم
ههنا لانهم لم يضف الرقبتين الى نفسه ولا جعله واحدا من عدد محصور فلم يستحق الموصى الكثر من

اقل

انا يسمى عبدا كما لو اقاله بعد قال القاضي ولهم ان يعطوه كما شاؤا من ذكر وانثى
والصحيح عند ابن لا يستحق الا ذكرا فان الله تعالى فرق بين العبيد والاماء بقوله
تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامايكم والمعطوف يغاير المعطوف
عليه ظاهرا ولانه في العرف لذلك فانه لا يفهم من اطلاق اسم العبد الا الذكر ولو كان
في شرب عبد لم يكن له شرب امه فلا نصرف وصيته الا الى الذكر وان وصى له
بامه او جاريه لم يكن له الا انثى وليس له ان يعطيه خنثى مشكلا لانه لا يعلم كونه
ذكرا او انثى وان وصى له بواحد من رقيقه او براس مما ملكته يمينه دخل
في وصيته الذكر والانثى والخنثى فصل وان وصى له بشاة من غنمه فالحكم فيها
كالحكم في الوصية بعبد من عبيده وقع هذا الاسم على الضان والمعز قال الصمانا
وبنا ول المعز والكبش والذكر والانثى لبن الشاة اسم يتناول جميع ذلك بدليل
قول النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة يريد الذكور والاناث والصغار
والكبار وعندي انه لا يتناول لعرف الا الاناث فان وصيته لا يتناول الا ما يسمى
عندهم لبن ظاهر حاله اراده ما يتعارفونه وان وصى بكبش لم يتناول الا الذكر الكبير
من الضان والتيس لا يقع الا على الكبير من المعز وان وصى بعشرة من الغنم تناول عشرة
من الذكور والاناث والصغار والكبار فصل وان وصى بنخل لم يكن الا ذكرا وان
وصى بنافة لم يكن الا انثى وان قال عشر من ابلي وقع على الذكر والانثى جميعا وتحمل
انه قال عشرة بالها فهو للذكور وان قال عشر فهو للاناث وكذلك في الغنم لان
العدد في العشرة الى التسعة للمذكور بالهاء وللمؤنث بغيرها قال الله تعالى تحسمها عليهم
سبع ليال وثمنية ايام حسوما وان قال اعطوه بعيرا فعنه وجهان احدهما
هو للذكر وحده لانه في العرف اسم له وحده والثاني هو للذكر والانثى لانه في
لسان العرب يتناول لهما جميعا يقول العرب جلس الفحولة بدل الناقة فاجمل في
لسانهم كالرجل من بني آدم والناقة والمراة والبقرة العشاء وكذلك القاطوف والبعير
كالانسان فصل وان وصى له بثور فهو ذكر وان وصى بفحل فهي انثى وان وصى له

الا الانثى كبيش الا ان يكون في
لسان فهم ما يتناول ذكرا فانا